شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأفلام قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأفلام بعيدا عن الغبار

في درجة حرارة من ١٥-٢٥ مئوية ورطوبة نسبية من ٢٠-٤٠%

To be Kept away from Dust in Dry Cool place of 15-25- c and relative humidity 20-40%

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
ASUNET

بعض الوثائق الاصلية تالفة

Ain Shams University Information Network
جامعة عين شمس
شبكة المعلومات الجامعية
@ ASUNET

بالرسالة صفحات لم ترد بالاصل

جامعـــة القاهـــرة
كليـــــة الحقـــوق
قسم القانون العام

٢٧٦٥

نظام المجلسين ومدى تطبيقه فى مملكة البحرين

دراســة مقارنــة

رسالة لنيل درجة الماجستير فى القانون الدستورى

مقدمة من

الباحثة/ سعاد محمد أحمد ياسين

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ يحيى عبد العزيز الجمل أستاذ القانون العام بكليـــة الحقوق بجامعة القاهرة	مشرفاً ورئيساً
الأستاذ الدكتور/ صبرى محمد السنوسي أستاذ القانون العام بكليـــة الحقوق بجامعة القاهرة	عضـــواً
الدكتور / محمـــد طـــه المحامى بالنقض	عضـــواً

٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

((يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات))

صدق الله العظيم

((سورة المجادلة آية: 11))

الإهداء

إلى وطني الحبيب الذى ترعرعت على أرضه ،

وأخلصت له الولاء ، مصدقاً للحديث النبوي الشريف

((حب الوطن من الإيمان))

تحية حب وولاء وإكبار

شكر وتقدير

اتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور يحيى الجمل فقيه القانون الدستورى – أستاذ القانون العام بقسم القانون العام، بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، الذى قام بالإشراف على هذه الدراسة وكان لتوجيهاته وملاحظاته الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة بصورتها الحالية، فجزاه الله عن ذلك خير الجزاء.

كما أتوجه بعظيم الشكر وخالص التقدير، إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة والحكم، الذين تفضلوا – رغم أعبائهم – بالموافقة على المشاركة في أعمال هذه اللجنة الموقرة، جزاهم الله عزَّ وجلَّ عني خير الجزاء. وكل الشكر والتقدير للسيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية والسادة الأساتذة أعضاء مجلس الكلية، والسيدات والسادة أساتذة أعضاء مجلس قسم القانون العام.

كما توجه الباحثة خالص شكرها وتقديرها إلى والدتها فليس بعد حب الأم حب وليس بعد عطاء الأم عطاء، فهى صاحبة الفيض الكريم من الحنان والعطاء، فكان لدعواتها ودعوات افراد اسرتي أثرًا في نفسي خلال فترة اعداد هذه الدراسة وسببا في توفيقي على إتمام الرسالة فلهم من الباحثة خالص المحبة والتقدير والعرفان، فجزاهم الله عنى خير الجزاء فيما هيأو لها من مناخ علمي واستقرار نفسي حتى تسنى لها العمل والإنجاز وأشكر صبرهم على ما بدر منى من تجاهلهم والغياب عنهم.

الباحثة

مقدمة

أولاً: موضوع الدراسة

- نظام المجلسين ومدى تطبيقه في مملكة البحرين -

إن موضوع هذه الدراسة جاء على ضوء التحولات والتغيرات الإصلاحية، التي شهدتها البحرين بفضل الرؤية المستقبلية لجلالة ملك مملكة البحرين المتمثلة في برنامج الإصلاح السياسي الذي طرحه جلالته، وذلك من أجل مواكبة النظم السياسية الديمقراطية التي أضحت سائدة في أغلبية بلدان العالم، وللإستفادة من تجارب الدول ذات الديمقراطيات العريقة، بما تتميز به من إستقرار نظمها السياسية القائمة على المشاركة الحقيقية الفاعلة في إدارة شئون البلاد، وما يؤدي إليه هذا الإستقرار من تعزيز وتطوير خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، وتحقيق المصالح المشتركة لجموع المواطنين.

وقد مثّل ميثاق العمل الوطني حجر الزاوية في مسيرة التحديث السياسي للدولة، وذلك نظراً للموافقة الشعبية الكبيرة على الميثاق والتي بلغت نسبتها 98.4% في الإستفتاء الذي جرى على مشروع الميثاق في عام 2001. وجاءت الخطوة التالية في هذه المسيرة متمثلة في التعديلات الدستورية التي صدرت بتاريخ 14 فبراير 2002. وعلى ضوء هذه التعديلات شهدت البحرين إنتخابات نيابية للمرة الثانية في تاريخها. وقد شهدت إنتخابات الفصل التشريعي الأول مقاطعة الجمعيات السياسية المعارضة لها، وذلك تعبيراً عن موقفها الرافض للتعديلات الدستورية. إلا أن هذا الموقف تغير في إنتخابات مجلس النواب للفصل التشريعي الثاني، حيث شهدت هذه الإنتخابات مشاركة واسعة من الجمعيات السياسية المعارضة، وهو ما أدى إلى فوز عدد كبير من مرشحي الجمعية السياسية الأكثر حضوراً في المشهد السياسي، وهي "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية". أما في إنتخابات الفصل التشريعي الثالث، والتي تمت في شهر أكتوبر 2011 من العام الماضي، فقد أفرزت الإنتخابات مجلساً

نيابياً ذو تركيبة مختلفة، إلى حد ما، عن تركيبته السابقة. حيث زادت حصة المستقلين في تركيبة مجلس النواب، وذلك على حساب بعض الجمعيات الإسلامية. بينما إحتفظت أكبر جمعية سياسية معارضة وهي "جمعية الوفاق" بذات العدد من المقاعد التي فازت بها في الفصل التشريعي الثاني وهي (18) مقعداً من (40) مقعداً، هي مجموع عدد مقاعد مجلس النواب.

وقد أثرت الأحداث الأخيرة التي شهدتها مملكة البحرين، بدءًا من منتصف شهر فبراير الماضي، على تشكيلة مجلس النواب. إذ تقدم كل أعضاء "كتلة الوفاق" بإستقالاتهم من المجلس، مما أدى إلى إجراء إنتخابات تكميلية لشغل المقاعد التي شغرت نتيجة لتلك الإستقالات، وذلك طبقاً للقواعد والإجراءات التي حددها الدستور والمرسوم بقانون بشأن مجلسي الشورى والنواب.

ومما لاشك فيه أن التجربة البرلمانية في البحرين – في طورها الثاني – هي تجربة حديثة العهد، إذا ما قورنت بالتجارب البرلمانية القائمة منذ زمن طويل في العديد من بلدان العالم. ولا شك أيضاً أن هذه التجربة بحاجة إلى فترة زمنية، قد تطول وقد تقصر، على ضوء تطور التجربة ذاتها والظروف المحيطة بها، من أجل ترسيخها على نحو يستطيع معه العمل البرلماني أداء وظيفتيه المتمثلتين في الوظيفة التشريعية والوظيفة الرقابية.

وقد سعى المجلس الوطني، بغرفتيه، مجلس النواب ومجلس الشورى، خلال الفصلين التشريعيين الأول والثاني، إلى أداء الوظيفتين من خلال ممارسة الإختصاصات، وإستخدام الوسائل البرلمانية المنصوص عليها في الدستور واللوائح الداخلية للمجلسين. وقد تناولت بشيء من التفصيل – في الفصل الثالث من هذه الدراسة- بياناً بالمفاهيم الأساسية لإختصاصات المجلسين والأدوات والإجراءات البرلمانية المتاحة لممارسة هذه الإختصاصات.

وقد إرتأيت أن تقتصر هذه الدراسة على إستعراض وبحث المبررات التي تم إعتبارها كمزايا لنظام المجلسين، بدلاً من نظام المجلس الواحد، فإتبعت في الدراسة الأسلوب القائم على التحليل والشرح والمقارنة بين النظام الدستوري المتبع في مملكة البحرين، كأساس للدراسة، ونظام المجلسين المتبع في بعض البرلمانات العريقة في مصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك للتوصل إلى ما يجمع أو يفرق تلك الأنظمة عن بعضها البعض من قواعد وأساليب العمل البرلماني، ومن ثم الإستفادة من هذه الأنظمة والقواعد لتطوير وإثراء الممارسة البرلمانية في